خازوق لشرطة بورسعيد: رفض تمليك أفراد الشرطة وحداتهم السكنية الإدارية

الأحد 10 مايو 2015 12:05 م

أثار قرار لجنة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بعدم جواز أحقيه أفراد الشرطة التابعه لمديرية أمن بورسعيد الانقلابية في الحصول علي قرارات بتمليك وحداتهم السكنية الإدارية، موجة تذمرّ بين أفراد الشرطة بالمحافظة

وتقدم عدد كبير من أفراد الشرطة والضباط بطلبات إلى مدير أمن بورسعيد فى حكومة الانقلاب بتمليك وحداتهم السكنية المقدمة من الوزارة للعيش فيها، الذي حولها إلى اللواء مجدي نصر الدين، محافظ بورسعيد الانقلابى وهو بدوره طلب من مجلس الفتوى البت في هذا الأمر

وقال المحافظ فور صدور القرار "أعملهم ايه يعني مجلس الدولة قال انه لايجوز وهرسل مذكرة إلى مدير الأمن بخصوص هذا الإمر، إن الطلب تم رفضه".

وفور صدور الفتوى تسلل إلى أفراد الأمن والضباط حالة من الاستياء والغضب، مطالبين بتحقيق مطالبهم و تمليكهم وحداتهم تقديراً لدورهم في القضاء علي الارهاب و المخاطر الذين يتعرضون لها- حسبما جاء على لسانهم